في تنفيذه غواصتان ومدمرتان تابعتان للبحرية المصرية بالاضافة الى زوارق طوربيد مسلحة تابعة لليمنين، الشمالي والجنوبي. وقامت القوات البحرية المصرية بمهام الزيارة والتفتيش والاعتراض للسفن التجارية في جنوب البحر الاحمر، منذ بدء العمليات، ومنع بذلك دخول ٢٤ سفينة تجارية كانت اسرائيل تستخدمها شهرياً لنقل نفط ايران عبر باب المندب. وقد تم تنفيذ هذا المخطط العسكري للتعرض لخطوط المواصلات البحرية بكفاءة ودقة لم يمكن معها دخول او خروج سفينة واحدة الى ميناء ايلات حتى تم توقيع اتفاقية فصل القوات . ففي اليوم التالي لتوقيع الاتفاقية، اخذت الولايات المتحدة الاميركية تحرك سفنها في بحر العرب نحو البحر الاحمر. وفي الاسبوع الاخير من الشهر ذاته، عبرت مضيق باب المندب الى البحر الاحمر مدمرتان اميركيتان، بحجة زيارة ميناء مصوع. وفي التاسع من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣، عبرت سفن اسرائيلية مضيق باب المندب في حراسة قطع بحرية تابعة للاسطول الاميركي السابع، في طريقها الى ميناء ايلات الاسرائيلي[٤٠]، وانتهى، بذلك، في هدوء وبدون اعلان رسمي، حصار باب المندب !

ومن الناحية القانونية، فان الحصار البحري، نتيجة لما يترتب عليه من تأثيرات على الدول المحايدة، يعالج ضمن موضوع الحياد وليس ضمن موضوع الحرب البحرية. ولا توجد بهذا المعنى قواعد اتفاقية تحكم موضوع الحصار البحري، فيما عدا تصريح صدر عن مؤتمر في لندن العام ١٩٠٩ اراد تقنين قواعد الحصار البحري، ولكن لم يقدر له النفاذ[٤١].

ويفترض الحصار البحري وجود «حالة حرب»، بالمعنى المتعارف عليه في القانون الدولي العام. ويشترط لصحة الحصار ان يكون شاملاً (اي يشمل سفن جميع الدول، بما فيها الدولة فارضة الحصار) وفعالاً (اي يتم بقوات كافية تحول دون اختراقه) ومعلناً ازاء الدول الاخرى. وفي ظل هذه الشروط، فان اختراق الحصار البحري تكون عاقبته ضبط السفينة والاستيلاء على حمولتها، بل وامكانية مصادرتها. ولكن هذه القواعد لم تحترم دائماً، فضلاً عما ادى اليه تطور الاسلحة البحرية وتغير نوعية الحروب من تقليل اهمية الحصار البحري.

على ان حصار باب المندب العام ١٩٧٣ ينتمي الى الحصار البحري البعيد، وليس الى الحصار البحري التقليدي. فوفقاً لهذا الاخير يتعين وضع قوات بحرية كافية تجاه شواطىء العدو مباشرة؛ ولكن، في الحصار البعيد، تتم مراقبة شواطىء العدو، ومنع اتصالاته البحرية من بعد، بما يترتب عليه من دخول شواطىء وموانىء دول محايدة في نطاق الحصار؛ ولذلك، نُظر الى هذا النوع من الحصار باعتباره مخالفاً لقواعد القانون الدولي، في حين رأى المدافعون عنه انه يتفق وروح القواعد التقليدية للحصار البحري، فضلاً عن انه اجراء يمليه التطور المعاصر للحرب باعتبارها حرباً شاملة، يعتبر فيها تدمير اقتصاد العدو اجراء فعالاً لتحقيق النصر عليه[٤٢].

ويمكن القول ان فترة ما بعد العام ١٩٧٣ شهدت استمراراً في تطوير البحرية الاسرائيلية، في ضوء التجارب السابقة كافة، فضلاً عن الجهود التي بذلتها اسرائيل لعدم تكرار حصار باب المندب. ففي اطار تحقيق هذا الهدف الاخير، زادت اسرائيل من نشاطها في منطقة القرن الافريقي، وبالتحديد في العلاقة مع اثيوبيا. وتكثر الكتابات والتكهنات حول نجاح اسرائيل في تثبيت وجود ما لها في بعض الجزر الواقعة في مدخل البحر الاحمر عند باب المندب، مثل جزر «حالب» و «دهلك» و «حنيش الكبرى» و «الصغرى» التابعة لاثيوبيا، وجزيرتي «ذقر» و «ابو عيل» التابعتين لليمن الشمالي، وكذلك محاولة احتلال جزيرة «بريم» وانشاء وجود عسكري على الساحل الارتيري بموافقة من الحكومة الاثيوبية. وبصرف النظر عن دقة هذه المعلومات، فالمرجح، الآن، ان القوات البحرية